

حزب الله والمصارف: تقدم نحو تثبيت

محمد وهبة

مؤشرات كثيرة تفيد بأن مطلع الأسبوع المقبل قد يحمل انفراجاً في ملف تطبيق القانون الأميركي ضد حزب الله. فما رشح عن لقاء هيئة مكتب جمعية المصارف مع الوزير حسين الحاج حسن والنايب علي فياض والنايب السابق أمين شري، أمس، يُظهر أن المصارف قرّرت أن تكون متعاونة مع الآلية التي يقترحها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، لجهة إبلاغ هيئة التحقيق الخاصة قبل إغلاق أي

حساب أو تجميده. «بعض المصارف كانت تبدي نوعاً من التعاون، فيما بعضها الآخر كان يلجأ إلى التوسع والتعسف في تطبيق القانون الأسود». هذه العبارة كانت حاضرة في اللقاء الذي امتد لنحو ساعتين، وجاء بناءً على طلب فياض، خلافاً لما أشيع أول من أمس عن أن الجمعية طلبت الاجتماع بالحزب. وانتهى اللقاء بخلاصة مفادها «أن المصارف مستعدة للتعاون». شهدت الجلسة نقاشات حادة ثم هادئة، لكن المصارف كانت أقل حدة

من اجتماعها مع وزير المال علي حسن خليل أول من أمس، وبدأت أكثر مرونة، خصوصاً لناحية التعاطي مع الآلية التي اقترحها سلامة في بيانه أول من أمس لمعالجة الأزمة. وتنص الآلية على أن على المصارف الامتناع عن إغلاق أو تجميد أي حساب، إلا بعد عرض الأمر على هيئة التحقيق الخاصة التي لها أن تجيب خلال 30 يوماً. حملة إغلاق الحسابات أو الطلب إلى الزبائن إغلاق حساباتهم أو تجميدها، التي شنّها بعض المصارف خلال الشهور الماضية،

بينت أن هناك مصارف متواطئة في استهداف بيئة الحزب مباشرة. ولدى حزب الله شكوك حول مصرفين بارزين، على الأقل، طلبا من المؤسسات التعليمية والنواب والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية إغلاق حساباتها. وما يعزّز هذا الاحتمال، عدم لجوء مصارف أخرى إلى التوسع والاجتهاد في تفسير القانون الأميركي. على أي حال، ينتظر الجميع عودة حاكم مصرف لبنان من زيارته الأوروبية السبت المقبل، وهو سيعكف مباشرة على إنهاء هذا الملف

الذي كاد يسبب أزمة كبيرة. أحد المصرفيين غمز من قننة هذه الأزمة، مشيراً إلى أن «الشبيعة يمثلون ثلث الثقل المالي لدى المصارف، وبالتالي فإن المصارف لن تذهب في اتجاه استعدادهم». وفي المقابل، قالت مصادر قريبة من سلامة إن سلوك المصارف جعل مصرف لبنان بين نارين: «الخلاف مع حزب الله من جهة، وتطبيق القانون من جهة ثانية». إذ إن الحاكم قدّم وعوداً بمنع المصارف من التوسع والعشوائية في تطبيق القانون لأنه لا يريد الدخول في مواجهة مع

المرسوم التطبيقي الخاص بالمعقوبات المالية على حزب الله⁽¹⁾

إذارتأي وزير الخزانة الأميركية أن

مؤسسة مالية أجنبية تقوم عن علم ودراية بالتالي:⁽³⁾

تسهيك معاملة خطيرة مع حزب الله⁽⁴⁾

تسهيك معاملة خطيرة لشخص مدرج على قائمة الرعايا المصنفين خاصة والأشخاص المحظورين

تنخرط في عمليات تبييض الأموال بغية:

تسهيك معاملة خطيرة مع حزب الله⁽⁵⁾

تسهيك معاملة خطيرة لشخص مدرج على قائمة الرعايا المصنفين خاصة والأشخاص المحظورين

1- تسهيك معاملة مالية بغية:

تسهيك معاملة خطيرة لصالح حزب الله

تسهيك معاملة خطيرة لشخص مدرج على قائمة الرعايا المصنفين خاصة والأشخاص المحظورين

2. توفير خدمات مالية بغية:⁽⁶⁾

تسهيك معاملة خطيرة لصالح حزب الله

تسهيك معاملة خطيرة لشخص مدرج على قائمة الرعايا المصنفين خاصة والأشخاص المحظورين

(1)

يشمل مصطلح «حزب الله»

الكيان المعروف بحزب الله

أي شخص*

تجقد ممتلكاته أو مصالحه من

تلك الممتلكات

مدرج على قائمة الرعايا المصنفين

خاصة والأشخاص المحظورين

* مصطلح «شخص» يعني:

كيان أو فرد

(2)

يشمل مصطلح

«المؤسسة المالية الأجنبية»

المصارف الأجنبية

المؤسسات المالية خارج الولايات

المتحدة (صناديق الاستثمار المشتركة،

الوسطاء الماليين، السماسرة والتجار

الماليين، تجار القيم المالية المستقبلية،

الوسطاء المعرفون)

المتعاملون بالقطع الأجنبي

أو محوّلوا الأموال

(3)

عن «علم ودراية» أي:

عن معرفة فعلية أو

«كانت من المفروض أن تعرف»